«رهانات تنموية: رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية»

الدكتور حسن علوض[١]

بطاقة الكتاب:

اسم الكتاب: رهانات تنموية: رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية.

اسم المؤلف: د. مصطفى محسن.

بيانات النشر: ط١، بيروت، الرباط، منشورات الزمن، ٢٠١١م.

تقديم:

يطيب لي أن أقدّم واحداً من الأعمال الأخيرة والمتميّزة التي أصدرها

(١) مستشار في التوجيه التربوي وباحث في مجال التربية والتكوين.

الباحث والمفكّر وعالم الاجتماع المغربي الأستاذ مصطفى محسن، الأستاذ السابق لسوسيولوجيا التربية والشغل والتنمية بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط، ويتعلّق الأمر بكتاب: «**رهانات تنموية: رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية**»، الصادر عن منشورات الزمن، الرباط، الطبعة الأولى، سلسلة (شرفات ٣٣)، ٢٠١١، وهو من الحجم المتوسّط، ويقع في حوالي ٢٢٤ صفحة.

ويتناول هذا العمل، كما هو مبيّن في العنوان: «**المسألة التربوية من منظور سوسيولوجي نقدي منفتح**»، مجموعة من الدراسات، والقراءات والحوارات والمداخلات، التي تتعلّق بالمسألة التربوية؛ بوصفها مجالاً انشغالاً واشتغالاً، وبالمنظور السوسيولوجي بوصفها زاوية للتحليل والمقاربة والتفكيك.

وسأحاول في هذا التقديم / القراءة للكتاب: أن أقوم بمسح أفقي لأهمّ القضايا التي أثيرت فيه، رغبة في التعريف به، مركّزاً، بالأساس، على أبرز المحاور الكبرى، ولتكون قراءتنا كذلك، قراءة تكريمية للأستاذ مصطفى محسن، وقراءة تواصلية معه، عبرها نمدّ جسور الهمّ المشترك بيننا في تحليل وضبط تمظهرات الوضع التربوي والثقافي والتنموي والاجتماعي المأزمي، واستشراف الرهانات الكبرى المعوّل عليها، بوصفها حلولاً، لمواجهة تحدّيات التحوّل الحضاري المعيش والمرتقب؛ مغربياً، وعربياً، وثالثياً.

لقد حاول د. مصطفى محسن، عبر دراساته النقدية ذات المرجعية التخصّصية التي تنتمي للتحليل السوسيولوجي؛ معالجة موضوعات، وإشكاليات، سواء أكانت دراسة، أم مداخلة، أم حواراً، ذات صلة بقضايا تتمحور كلّها حول تنمية رئيسية؛ وهي التنمية البشرية والاجتماعية والحضارية الشاملة بالمغرب وبالعالم العربي، من منظور سوسيولوجي تربوي منفتح ومتعدّد الأبعاد. ولتحليل هذه الإشكالية تحليلاً نقدياً، عمد

الباحث إلى تفكيك عناصرها عبر مضامين، تمّ إعدادها على امتداد سنوات امتدّ بعضها إلى مستهلّ التسعينات من القرن الماضي، وبالتالي، فهي مرتبطة في مضامينها بسياقها الزمني ومعبّرة عن جوانبه ومشكلاته ومجالاته، ولها علاقة بالتنمية والديمقراطية والتحديث، من قبيل: إشكاليّات الإصلاح التربوي، وأوضاع الطفل، والمرأة، والشباب... إلخ، لكنّها رغم ذلك ما تزال – في تقدير الباحث – صالحة للنشر والقراءة والتداول والاستئناس بها في فهم ومناقشة الكثير من القضايا التربوية والثقافية والتنموية والاجتماعية في بلداننا العربية والثالثية كذلك، والتي تعرف تمظهرات مأزمية، أصبحت تشكّل في مجتمعاتنا حالياً تحدّيات كبرى في «**عالم معولم زاخر بشتّى ظواهر التحوّل والتقلّب**».

إنّ الكتاب الذي بين أيدينا هو مدخل «**لحوار تنموي**» (ص ١٢) لقضايا سوسيوتربوية وثقافية، حلّلها الباحث تحليلاً نقدياً، فعمد إلى تفكيك عناصرها إلى سبعة فصول نعرضها على الشكل التالي:

الفصل الأول: الثابت والمتغيّر في المبادئ والتوجّهات الفكرية والاجتماعية لسياسات التربية والتكوين، عناصر وملاحظات نقدية (من ص ١٣ إلى ص ٣٨)

كما عهدناه في مشاريعه الفكرية التي سبقت، حاول الباحث معالجة هذه الإشكالية بأسلوب علمي منفتح، وهكذا أعطانا مجموعة من العناصر والملاحظات النقدية، التي انصبّت على مدى الصلاحية الاجتماعية والفكرية والتربوية في الظرفية الراهنة، لما سمّي بعد الاستقلال بمبادئ مذهبية التعليم بالمغرب: التعميم، والمغربة، والتوحيد، والتعريب، والتي كان الهدف من سنّها إقامة «**مدرسة وطنية**» تشكّل القطيعة مع المدرسة الكولونيالية. فرصدت لذلك جهوداً ماديّة ومعنوية كبيرة لم تؤدّ في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف المنشود، لتطرح الأسئلة التالية: هل المشكل يعود إلى هذه المبادئ ذاتها وعدم صلاحيّتها؟ أم أنّ المشكل يعود إلى

عوامل أخرى متعدّدة؟ وبالتالي ما طبيعة هذه العوامل؟ وما مدى فعلها وتأثيرها على هذا المآل الذي تبلور في ما فأصبح يسمّى «**بأزمة التعليم**» في المغرب؟ الأستاذ الباحث يؤمن بالصلاحية النسبية لهذه المبادئ، وبإمكانية الاستئناس بها؛ بصفتها خلفية فكرية وفلسفية موجِّهة لنظامنا التعليمي، لكن، شرط النظر إليها وفق مصالحنا الراهنة، والمستجدات الحديثة على المستوى المحلّي والدولي، واعتماد رؤية متكاملة ومنسجمة لإستراتيجية التعامل مع هذه المبادئ على مستوى التصوّر، كما على مستوى الإنجاز والتنفيذ (ص ٣٠). وفي ظلّ فشل المخطّطات الاجتماعية والتربوية في فترة الستينات والسبعينات برز الاهتمام مع أوائل الثمانينات بما يسمّى بمسألة «**الميثاق الوطني حول التربية والتعليم**»، الذي اشترط آنذاك د. مصطفى محسن ضرورة بنائه على أسس من بينها:

- المعرفة العلمية الدقيقة لواقع التعليم بالمغرب ومنها استخلاص حصيلة واقعية ملموسة.
- إشراك كلّ الفرقاء المعنيين (مجتمع سياسي، مجتمع مدني...).
- تحديد الحاجيات حول طبيعة مدخلات نظامنا التعليمي ومخرجاته، ونمط الإنسان/ المواطن الذي نريد تكوينه، ولأي تنمية بشرية واجتماعية منشودة.
- ضرورة تصوّر الميثاق الوطني للتربية ضمن مشروع مجتمعي واضح الأهداف، وتجنّب التعامل الظرفي والشعاري مع مثل هذه الإصلاحات.

الفصل الثاني: حول التربية والديمقراطية وتحدّيات التنمية والتحديث في عالم متغيّر: الراهن والرهانات (ص ٣٩ إلى ص ٥٨).

يعتبر الأستاذ مصطفى محسن، أنّ ديمقراطية التعليم والتربية والتكوين، هي تعبير عن ديمقراطية المجتمع ودعامة مفصلية لها في الآن ذاته (ص ٤٠). ليؤكّد على أنّ مجتمعاتنا حالياً تعيش علاقة مأزمية بين

التربية والديمقراطية من جهة، وبينها وبين التنمية البشرية والاجتماعية من جهة ثانية. وهو وضع قاتم تبرز معالمه وتجلّياته في بلادنا، من خلال مؤشّرات ومعطيات، مثل:

- تبوُّؤ المغرب لمراتب دنيا في سلم مؤشّرات دليل التنمية البشرية على المستوى العالمي.
- تدنّي معدّل القراءة والكتابة بين الكبار، وضعف نسب ارتياد «**مجتمع المعرفة**» الجديد.
- عدم تكافؤ الفرص في مجال التربية والتعليم والتكوين بين فئات المجتمع من جهة وبين الجنسين، وبين العالمين الحضري والقروي من جهة ثانية.

إنّ هذه العوامل وأخرى، تبرز مدى هشاشة البنى السياسية والتربوية والسوسيوثقافية لمجتمعاتنا، وتشوّه هياكلها ذات الطابع التقليدي المتقادم، لتفرز وضعاً سياسياً وثقافياً واجتماعياً غامض المعالم والتوجّهات، تتفاقم فيه أوضاع وأساليب القمع والإقصاء والتهميش والحرمان من الكثير من فرص الاستفادة المتكافئة الماديّة والرمزية، وتنتشر فيه التصوّرات التقليدية / الأسطورية / الخرافية واللاعقلانية، وروابط القرابة والزبونية والولائية والمحسوبية... إلخ، لينسجم هذا مع مسلكيّات الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويتنافى مع قيم العقلانية والحداثة والديمقراطية في خطابات شعارية تروّج لـ«**ديمقراطية بدون ديمقراطيين**»، «**وحداثة معطوبة، معاقة، أو مستوردة**» كما نعتها الباحث في مؤلّفه (ص٥١).

إنّ مشروع الانتقال الديمقراطي لمجتمعاتنا، لا يمكنه أن يتحقّق بكفاءة وفعاليّة، إلا من خلال مقاربة شمولية لعلاقة التربية والديمقراطية؛ بوصفها شرطاً من بين الشروط الأساسية لتحقيق هذا الانتقال، وذلك من خلال:

- دراسة آليّات اشتغال نظام التربية والتكوين وعلاقتها بالديمقراطية، وطبيعة حضورها وتجلّياتها داخل النظام التربوي.
- مقاربة المحيط السوسيوثقافي للحقل التربوي في علاقته بالممارسة الديمقراطية، وتكافؤ الفرص الاجتماعية والثقافية.
- التوقّف بعمق عند دلالات ومضامين وأبعاد مفهومين محوريين أساسيّن وهما، مفهوم «**التربية من أجل الديمقراطية:** Education pour la democratie» قصد بناء المشروع الديمقراطي الشامل، ومفهوم «**التربية على ثقافة الديمقراطية:** Education à la culture de la démocratie».
- الانخراط بوعي منهجي في القضايا والمفاهيم المسوقة حالياً في إطار ما يسمّى بالعولمة، والنظام الدولي الجديد، حيث الانفجار المعرفي، والإعلامي، والمعلوماتي... وهيمنة ثقافة السوق الكونية الجديدة.

إنّ الرهان الحضاري الحالي لمجتمعاتنا يبقى مرتبطاً - حسب الباحث - بتجاوز أوضاعنا التربوية والاجتماعية المأزومة بتطوير نظمنا التربوية وتحديثها وإصلاحها، لتكون سنداً للديمقراطية والتنمية الشاملة.

الفصل الثالث: ثقافة المؤسّسة: مقاربة تحليلية ونقدية لأهمّ المحدّدات البنيوية والسوسيولوجية للخطاب الفلسفي المدرسي بالمغرب: عناصر وخلاصات تركيبية عامّة (ص ٥٩ إلى ص ٩٦)

عمد د. مصطفى محسن من خلال هذا الفصل، إلى إعطائنا نظرة بانورامية عن أهمّ مكوّنات الدراسة ونتائجها التي أنجزها حول الخطاب الفلسفي في المغرب، والتي هي في الأصل أطروحته لنيل دكتوراه السلك الثالث بجامعة محمد الخامس في الرباط (١٩٩٠)، نشرت في ما بعد معدّلة ومختصرة في كتاب قيمٌ بعنوان «**المعرفة والمؤسّسة: مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب**»،

دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

استهلّ الباحث دراسته بتحديد أهداف بحثه، والتي تتجلّى، من جهة، في كون الخطاب الفلسفي العربي عموماً، والخطاب الفلسفي المدرسي منه بوجه خاصّ، يعاني من غياب المقاربات أو القراءات التي تعالجه؛ وفق منظور سوسيولوجي يربطه بالإطار الاجتماعي التاريخي الذي يندرج فيه ويؤطّره فكرياً وأيديولوجياً، ومن جهة أخرى، يهدف إلى دراسة سوسيولوجية للخطاب المعني؛ بوصفه ثقافة فرعية داخل النسق الثقافي الاجتماعي السائد على مستوى المجتمع المغربي.

أمّا إشكالية البحث، فتنحصر في تناول المضمون الاجتماعي والإيديولوجي الظاهر والمضمر الذي يتضمّنه الخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب، وكذلك معرفة كيفية إدراك التلاميذ والمدرسين لهذا الخطاب وتمثّلهم له، ومدى تمكّن الخطاب المدرسي/ الكتاب المدرسي من تحقيق ما رسم له من أهداف، سواء أكان على المستوى البيداغوجي التربوي، أم على المستوى الاجتماعي أم المعرفي. وقد اعتمد الباحث من أجل التحقّق من فرضيات بحثه، على تقنية تحليل المضمون Analyse de contenu. كما اختار في إطار تحليل السياق السوسيوبداغوجي لتداول الخطاب الفلسفي المدرسي، أن تقوم عيّنة من التلاميذ بإنجاز إنشاءات شبه إسقافية، تتمحور حول مواقفهم من الفلسفة، ووظيفتها الفكرية والاجتماعية؛ وذلك بهدف معرفة مواقف المبحوثين وتصوّراتهم من عدّة قضايا يطرحها الخطاب المدرسي. فبيّن أنّ مواقف التلاميذ تراوحت بين دعم الفلسفة وتأييدها، وبين رفضها، أو التوفيق بين موقف الرفض وموقف التأييد. وحسب الباحث، فإنّ مواقف التأييد تغلب على المواقف المعاكسة الرافضة للفلسفة. ويرجع ذلك إلى الدور التنويري الذي يلعبه مدرِّس الفلسفة، في التكوين المعرفي والتربوي للتلميذ المغربي، وكذلك إلى واقع التمدرس عامّة، وشرط تدريس الفلسفة

الذي يتّسم بطابع المأزق/ الأزمة.

ويخلص الباحث إلى أنّ الطابع الحالي لحضور الفلسفة داخل المؤسّسة، ما هو إلا الوجه الآخر لغيابها؛ بوصفها فعلاً ثقافياً على صعيد الفضاء العامّ للمجتمع، وتبعاً لذلك ألا يمكن القول: إنّ أفق الفلسفة بالنسبة إلى وضع مجتمعي نعرفه ببلادنا يرتهن إلى فضاء خارج المؤسّسة؛ أي أنّه أفق يقتضي أن تصبح الفلسفة وعياً ثقافياً ينتجه ويشتغل عبره، ويتداوله، ويروّجه المثقّف أو المفكّر من مواقعه الخاصّة داخل المجتمع المدني، وعبر قنواته ووسائطه الخاصّة؛ باعتبار أنّ المؤسّسة لن تساهم إلا في ترويج فكر مدرسي عن الفلسفة. ففي الوقت الذي تحتضن فيه المؤسّسة الفلسفة وتعمل، في الآن ذاته على تحويلها إلى مجرّد درس ينتهي أثره بانتهاء زمنه، فإنّنا نجد، بالمقابل، أنّ المجتمع لا يعترف بالفلسفة، وإنْ حمل بعض أفراده رايتها، وآمن برسالتها وجدواها، علماً بأنّ وضعها المؤسّسي ذلك، يعتبر هشّاً إلى حدّ كبير؛ بفعل عدم إدراك المجتمع لأهمّيّتها، وعدم احتضانه لمشروعها بالذات.

الفصل الرابع: صورة الخطاب الفلسفي المدرسي في تمثّلات الشباب المغربي المتمدرس: مقاربة سوسيولوجية (ص ٩٧ إلى ص ١٢٨)

هذا الفصل، في نظرنا، مكمِّل لسابقه، فهو عبارة عن مقاربة سوسيولوجية لصورة الخطاب الفلسفي المدرسي في تمثّلات الشباب المغربي المتمدرس، من خلال الإجابة عن سؤال محدّد هو: ما هو موقفك من الرأي القائل: إنّ الفلسفة فراغ في فراغ؟ وقد كانت الغاية من طرح هذا السؤال المنهجي - من طرف د. مصطفى محسن- هو استجلاء مختلف أشكال التصوّرات، والمواقف، والتمثّلات للشباب المستجوب لمعرفة الصورة التي تحتلّها الفلسفة، بوصفها ممارسة نقدية عقلانية وتنويرية لديهم، في ظلّ ظروف مجتمعية تتميّز بمناهضة شرسة لكلّ فكر عقلاني ومستنير، ما يعيق تبلور أيّ مجتمع تقدّمي ديمقراطي تنموي تحديثي.

لقد أظهر تحليل المتن المبحوث من خطابات التلاميذ المستجوبين، نتائج متعدّدة سندرج بعضها في مـا يلي:

- رجحاناً نسبّياً للاتّجاهات الإيجابية نحو الفلسفة عند كافّة التلاميذ المغاربة، خاصّة لدى التلاميذ من فئات اجتماعية ومهنية دنيا ومتوسّطة...
- في ما يتعلّق بالجنس، أبرز التحليل مواقف معارضة لدى الفتيات بشكل واضح...
- حضور بعض التصوّرات الرافضة والخاطئة للفلسفة والمرتبطة أساساً بكون هذه الأخيرة هي مدعاة للشرك والإلحاد، وتتنافى مع المعتقد الإسلامي.

إنّ هـذه المـواقـف والـتـصـوّرات الـتـي يحملها الشباب المغربي المتمدرس إزاء الفلسفة من جهة، والثقافة المدرسية من جهة ثانية، دفعت الباحث إلى استخلاص أنّ الشريحة الشبابيّة المبحوثة (كما أسلفنا في الفصل الثالث) تقف مواقف إيجابية من الفلسفة بشكل عامّ، بينما المواقف الرافضة أو المنتقدة لها هي - حسب الباحث - رفض للوضع المتردي الذي تعيشه الفلسفة في مجتمعاتنا، سواء أكان داخل المدرسة أم خارجها. هذا الوضع هو جزء من كلّ مـأزوم، تعرف فيه المدرسة تراجعاً في دورها التنموي؛ بوصفها وسيلة للحركية الاجتماعية، والتسلّق المراتبي، والاندماج الإيجابي في المجتمع. هنا، اقترح الأستاذ مصطفى محسن، ضرورة بلورة «**ميثاق وطني حول التربية والتعليم والتكوين والتشغيل**» بصفته إطـاراً عامّاً تساهم فيه جميع فعاليّات المجتمع، ضمن إطـار مشروع إصلاح تربوي شمولي واضح الغايات، والمكوّنات، والآليات، والمقاصد، يراعي الظروف والملابسات والأوضاع التي يعيشها مجتمعنا حالياً؛ وطنياً، ومغاربـياً، وعربياً، وثالثياً، وعالمياً (ص ص ١٢٣ و ١٢٤).

الفصل الخامس: في الثقافة والتنمية البشرية: حول التنشيط الثقافي ودوره في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطفل: مجال القراءة أنموذجاً.

في هذا الفصل، يحيلنا الباحث إلى ملخّص إجمالي لمحاضرة ذات طابع تكويني، شارك فيها بعض الأطر والمسؤولين والفاعلين في حقول الثقافة[1].

والتربية، والشباب، والعمل الجمعوي، ومؤسّسات المجتمع المدني بشكل عامّ، وعنوانها: «**في الثقافة والتنمية البشرية: حول التنشيط الثقافي ودوره في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطفل**». الإشكالية المحور بالنسبة لهذه المحاضرة، هي العلاقة بين مفهومي الثقافة والتنمية، إذ إنّ الاهتمام بتثقيف الفرد/ الإنسان/ المواطن وتوعيته هو أساس هذه التنمية، وكفالتها، وضمان استمرارها، واستدامتها، خاصّة فئة الأطفال والشباب؛ باعتبارهم رأس مال بشرياً، يجب رعايته، وإعداده، والاهتمام بتنشيطه الثقافي، حتى يشارك إيجابياً في عملية التنمية الشمولية.

فالتنشيط الثقافي؛ باعتباره إستراتيجية لتخطيط، وتدبير، وتأطير، الأنشطة والفضاءات الثقافية المختلفة، وخاصّة منها ما يستهدف الأطفال والشباب، له وظائف نفسية وتربوية واجتماعية مثل:

- إتاحة الفرصة للطفل/ الشاب لاكتشاف ميوله ومواهبه وقدراته.
- اكتساب القدرة على التعلّم من خلال الخبرة وتكرار التجارب، وحلّ المواقف والمشكلات.
- اكتساب القدرة على التعبير عن ذاته وآرائه.
- تنويع المصادر الغير المدرسية لثقافة الأطفال والشباب.
- تنمية الدافعية للتعلّم المستديم لدى هؤلاء.

(١) للتاريخ، نلاحظ هنا أنّ فكرة مشروع هذا الميثاق، الذي تمّ التوصل - بعد ذلك - إلى بلورته بالفعل أواخر ١٩٩٩م، قد كانت حاضرة في تصور د. مصطفى محسن التربوي الإصلاحي قبل ذلك، أي في أواخر الثمانينات ومستهلّ التسعينات من القرن الماضي، لذا وجب التذكير والتنويه.

- اتّخاذ القرارات الملائمة، خاصّة في ما يتعلّق بتوجيههم المدرسي والمهني والجامعي، وبناء المشروع المستقبلي الدراسي والمهني والحياتي العام.
- تدعيم دور المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية، وإكساب الأطفال/ الشباب مجموعة من القيم والمعايير ونماذج السلوك...
- المساهمة في إعداد الطفل/ الشاب؛ بوصفه مواطناً إيجابياً واعياً بأدواره ومسؤوليّاته.

ولضمان النجاح الفعلي لهذه الأنشطة الثقافية، يقترح الباحث مجموعة من الأساليب منها:

- ضرورة المعرفة الدقيقة بحاجيّات الفئة المستهدفة في مجالات محدّدة.
- تحديد نوع النشاط المناسب.
- وضع أهداف محدّدة للنشاط المقترح.
- برمجة الإنجاز؛ باعتماد خطّة زمنيّة محدّدة (مدى طويل، مدى متوسّط، مدى قصير).
- تحديد أساليب ووسائل الإنجاز.
- وضع المعايير الدقيقة للمتابعة والتقويم.
- اعتماد التخطيط التشاركي المؤسّس على إقامة شراكة بين كلّ الفرقاء والمعنيين بخطّة البرنامج (أطفال، شباب، منشّطين، مموّلين، مسؤولين...).

في هذا الفصل دائماً، عالج الأستاذ مصطفى محسن إشكالية جوهرية تعاني منها مجتمعاتنا ثقافياً، وهي تدنّي القراءة لدى المغاربة عامّة، والأطفال والشباب بشكل خاصّ، ليعزيها إلى أسباب عديدة نذكر منها:

- ضعف القدرة الشرائية للمواطن.
- شيوع قيم اجتماعية واقتصادية تبخس الثقافة والمعرفة.
- الظروف غير المشجّعة لطبع الكتاب ونشره وتوزيعه ودعمه.

- عدم توافر الفضاءات المحفّزة على القراءة (خزانات، مكتبات مدرسية، نوادٍ ثقافية...)
- تأثير وسائل الإعلام والاتّصال؛ كالفضائيات، والمعلوميات... على أدوار المؤسّسات والفضاءات التربوية.
- وينضاف إلى وضعية ضعف القراءة والقرّاء في بلادنا، تدنّي القراءة لدى الطفل المغربي؛ بسبب عدّة عوامل من بينها:
- ندرة المتخصّصين في مجال كتابة الأطفال.
- قلّة الإصدارات المخصّصة للطفل.
- غياب المناخ الثقافي والتربوي المحفّز على القراءة.
- وأمام هذا الوضع يقترح الأستاذ مصطفى محسن:
- تبنّي برامج تنشيط عقلانية وقابلة للإنجاز.
- إشراك الأطفال في هذه البرامج في جميع مراحل إنجازها.
- السعي لخلق شراكة فعلية ومستمرّة بين جميع المؤسّسات التي لها علاقة بتنشئة الطفل / الشاب.
- إعطاء أنشطة القراءة طابعاً ترفيهياً (كالمسرح، والموسيقى، رياضة...) تضمن قابلية التعلّم لدى الطفل.

إنّ الطابع العامّ لمضامين ثقافتنا المؤسّسية وغير المؤسّسية الموجّهة للطفل المغربي تتّسم بطابع كمّي إكراهي - حسب الباحث -، وبالتالي يطرح السؤال الإشكالي الآتي: أيّ ثقافة، ولأيّ طفل مغربي؟ وأيّ طفل مغربي، لأيّ تنمية ثقافية واجتماعية شاملة ومستديمة؟ (ص ١٤٤).

الفصل السادس: سياسات الإدماج المهني للشباب وقضايا التنمية البشرية: مقاربة تحليلية ونقدية مقارنة (من ص ١٤٩ إلى ص ١٩٤)

هذا الفصل هو عبارة عن دراسة معدّلة تحت عنوان «**إدماج الشباب وإشكالية التنمية: دراسة تحليلية ونقدية مقارنة**» في « **السكان والتنمية بالمغرب**»، وقد شارك بها الأستاذ الباحث في أشغال المائدة المستديرة الثالثة في مجال التربية السكّانية بكليّة علوم التربية بالرباط

سنة ١٩٩٧. ولعلّ الأمر الأكثر أهمّيّة في اعتقادي، بالنسبة للنقطة الأولى من هذه الدراسة، هو المعطى العامّ الذي أكّده د. مصطفى محسن، والذي يقرّ فيه بأهمّيّة الشباب في أيّ مجتمع، بوصفهم طاقات بشرية حاملة للعديد من عناصر التجديد والتجدّد، وجب الاستثمار فيها «**بوصفها مواد بشرية منتجة**»Ressources Humaines productives، علماً أنّ السياسات والبرامج التربوية والتكوينية والتنموية لجميع دول العالم، انصبّ اهتمامها على هذه الفئة التي أصبحت تعاني مشكلات في تكوينها وإدماجها المهني والثقافي والاجتماعي، أو ما يصطلح عليه «**بالمسألة الشبابيّة**» Question juvénile، خاصّة بالمجتمعات الثالثية؛ كالمغرب، حيث تعاني هذه الفئة من مشكلات وأزمات، تتجلّى في تمظهرات عديدة: كالبطالة، والتهميش، والانحراف، وصعوبات التكيّف الأسري والمدرسي، بل وصعوبات الاندماج الاجتماعي بشكل عامّ. هذا الاندماج له علاقة كبيرة بالتنمية البشرية التي خصّص الباحث لشرح مفهومها حيّزاً كبيراً في دراسته، ليؤكّد على أنّ «**التنمية البشرية**» تتجاوز في مدلولها؛ ما يعرف في اقتصاديّات التربية بمفهوم «**تنمية الموارد البشرية**»- من دون وجود أيّ تناقض أو تضادّ بين المفهومين - فالتنمية البشرية: «**هي كلّ ما من شأنه أن يساهم في إنماء الإنسان، سواء أكان ذلك عبر أنظمة التربية والتعليم والتكوين المختلفة، أم بواسطة كافّة الوسائل والاستراتيجيات والمؤسّسات والمجالات... التي تستهدف في إطار مواصلة اجتماعية شاملة... إنماء القدرات الفكرية والنفسية والبيولوجية للأفراد، وخاصّة منهم العناصر الشابّة، وتسليحهم بالخبرات والمعارف اللازمة ونمط الوعي الثقافي والاجتماعي المطابق؛ وذلك من أجل جعل هؤلاء متوافرين على أهمّ المؤهّلات الضرورية التي تمكّنهم من جهة؛ من المساهمة الإيجابية المبدعة في عملية التنمية الشاملة والمستديمة، وتمنحهم، من جهة ثانية، فرصاً متكافئة للعيش في مجتمع يكرّس كرامة الإنسان وحرّيّته وقيمته «بصفته أثمن رأسمال» ويصون حقوقه**

المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية...إلخ» (ص ١٥٥)

في المبحث الأوّل من هذا الفصل، يحيلنا الباحث إلى بعض معالم السياق السوسيوتاريخي والتربوي لإشكالية إدماج الشباب، فإشكالية بطالة هؤلاء مثلاً، وما تطرحه من توابع تتعلّق بإدماجهم المهني والاجتماعي، لها علاقة بمجموعة من المعطيات تؤكّد على أنّ الإشكالية أنتجها سياق تربوي واقتصادي واجتماعي وسياسي، يتّسم بتصاعد حدّة اللاتطابق بين مخرجات أنظمة التعليم والتكوين، وبين سوق الشغل والاقتصاد، ضمن تحوّلات معرفية تكنولوجية واقتصادية تعرفها المجتمعات، ومنها: المغرب. وقد كان لهذه التحوّلات - وما يزال - انعكاسات على وضعية تشغيل الشباب وإدماجهم في الحياة المهنية من قبيل:

- الارتفاع المتزايد لنسب تمدرس الأطفال والشباب، ولمستوى تكوينهم في جميع المراحل الدراسية، أو ما يطلق عليه في الخطاب التربوي بـ «**الانفجار المدرسي**»،
- ارتفاع نسبة بطالة الخرّيجين من حملة الشهادات والدرجات العلمية والمهنية المختلفة الأنواع والمستويات. ففي بلادنا مثلاً وأمام تفاقم ظاهرة البطالة في صفوف الشباب، أصبح الخطاب الرسمي يلّح على ضرورة وضع استراتيجيّات وسياسات تربوية وتكوينية وتشغيلية جديدة ملائمة للمتطلّبات الاجتماعية والاقتصادية (فكانت تجربة المجلس الوطني للشباب والمستقبل في سنة ١٩٩١م).

في المبحث الثاني من هذا الفصل، يقدّم د. مصطفى محسن بعض الملاحظات الأولية العامّة والصالحة - في نظره - لأن تكون موضوعاً للحوار، حول السياسات والتدابير التي اعتمدتها المجتمعات الحديثة المختلفة؛ لإدماج الشباب؛ مهنياً واجتماعياً، وإشراكهم في سياساتها التنموية. ففي المجتمعات الغربية، تمّ التطويق المنظّم والمتواصل لما سمّاه الباحث: بأزمة «**اللاتطابق بين أنظمة التعليم والتكوين والتشغيل وسوق الاقتصاد**»؛ نتيجة توافر شروط أهمّها:

- اعتماد أساليب العقلنة والتخطيط والبرمجة والتنظيم في جميع أجهزة ونواحي ومؤسّسات الدولة والمجتمع المدني.
- توافر توجّهات وسياسات تربوية واقتصادية وتنموية لإدماج الأفراد عامّة، والشباب خاصّة، في إطار المشروع الاجتماعي العامّ.

أمّا في الدول الثالثية، ومنها: المغرب، فإنّ الشباب المتعلّم، يعيش وضعاً مأزوماً بسبب الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام اندماجه مهنياً وتنموياً في المجتمع، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- غياب تكامل معقلن بين التربية والتكوين وسوق الشغل، أدّى إلى مشكلات تتفاقم باستمرار (بطالة حاملي الشهادات، مشكل الأمّيّة لدى الأطفال والشباب، مشكل التسرّب والهدر المدرسي...)
- هشاشة السياسة التربوية والتكوينية المعتمدة منذ الاستقلال إلى الآن،
- غياب سياسة اقتصادية رشيدة موجّهة للتنمية الشاملة في مجال التشغيل واستثمار الموارد البشرية (في ظلّ انتشار آليات عتيقة ومتقادمة تتحرّك وفقها سوق الشغل والاقتصاد، كالمحسوبية، والزبونية، والقرابية، والولاءات المختلفة...).
- غياب شراكة فعلية بين التربية والتكوين وسوق العمل والاقتصاد، في ظلّ ضعف في تأطير القطاع الخاصّ تحديداً.
- غياب سياسة إدماجية تنطلق أساساً من الحاجات الفردية والاجتماعية والتربوية للشباب، وفق رؤية واضحة، وغياب توجيه وإعلام مدرسي مهني في المستوى؛ مكثّف وهادف.

في ختام هذا الفصل، قدّم الأستاذ الباحث مجموعة من الملاحظات والمقترحات قد تساهم - في تقديره - في بلورة منظور متكامل لإدماج الشباب مهنياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، واقتصادياً، وتنموياً من قبيل:

- بلورة منظور إيجابي للشباب؛ بوصفه رأسمالاً فاعلاً ومنتجاً.
- ضرورة تحديد إستراتيجية للإدماج المهني والاجتماعي للشباب تتّسم بالعقلانية، وتكامل العناصر، ووضوح المقاصد. هذه الإستراتيجية بدورها يلزم تحقيقها؛ تحقيق شروط معينة، منها:

- إيجاد صيغ معقلنة للمطابقة بين نظام التربية والتكوين، وسوق الشغل.
- إعادة النظر في الاختيارات الأساسية الكبرى لقطاعات التربية والتعليم والتكوين وبلورة « **ميثاق وطني**» في هذا المجال.
- المراجعة النقدية الشاملة لمضامين التربية والتعليم والتكوين؛ لتلائم سوق الشغل، والمتغيّرات الاقتصادية والسوسيوثقافية؛ وطنياً، وإقليمياً، وعالمياً.
- تحديد وإعادة هيكلة ديناميكية البنيات والقدرات الاستيعابية لسوق الشغل.
- انتهاج إستراتيجية منظّمة ومتكاملة للإعلام والتوجيه المدرسي والمهني.
- تشجيع الشباب، في كلّ من الوسط الحضري والوسط القروي، على نهج إستراتيجية «**الاندماج الذاتي**» Auto- insertion عبر إنشاء المقوّلات الخاصّة، ومزاولة الأنشطة الاقتصادية الحرّة...
- إيجاد شراكة حقيقية بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية (وطنياً ودولياً) لمجابهة مشاكل الشباب وإيجاد حلول لها.
- ضرورة الإقرار بأنّ أزمة الشباب ليست أزمة قطاعية مرتبطة بشرائح معيّنة من السكّان، وإنّما أزمة بنيات، وهياكل وتوجّهات؛ تربوية وفكرية واجتماعية وسياسية.

الفصل السابع: المسألة النسائية وتحدّيات التعليم والتنمية (حوار) (من ص ١٩٥ إلى ص ٢١٦)

هذا الفصل هو عبارة عن حوار نشره د. مصطفى محسن في مجلة

«**فكر ونقد**»، الرباط، السنة السابعة، عدد ٦٣، نوفمبر ٢٠٠٤، إثر صدور كتابه «**قضية المرآة وتحدّيات التعليم والتنمية البشرية**»، منشورات رمسيس، الرباط، سلسلة المعرفة للجميع» العدد: ١، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠. وقد جاءت مضامين هذا الحوار، بصفتها خلاصة لمحتويات كتابه السالف الذكر، الذي سعى من خلاله أولاً، إلى تشخيص الأوضاع التربوية والاجتماعية للمرأة بالمجتمعات العربية والثالثية بصفة عامّة، ثمّ المرأة المغربية بصفة خاصّة، والأوضاع العامّة لتمدرس الفتاة المغربية بالوسط القروي، إلى جانب إبراز المشكلات والعوائق التي ساهمت في إنتاج هذه الأوضاع. وثانياً، إلى تسليط الضوء على دور الجمعيات غير الحكومية في الارتقاء بمعدل تمدرس الفتاة القروية إلى مقام أفضل، وكذا إمكانات التدخّل التربوي والاجتماعي لهذه الجمعيات وآفاق أدوارها المنتظرة.

وقد ارتبط إصدار الكتاب - حسب الباحث - بظرفية تربوية، واجتماعية، وسياسية، من مميّزاتها وخصوصيّاتها ما يلي:

على المستوى التربوي: انطلاق تطبيق مقتضيات مشروع الإصلاح التربوي الذي اقترحه «**الميثاق الوطني للتربية والتكوين**».

على المستوى المجتمعي: تفجّر «**المسألة الاجتماعية**»؛ وذلك بالمدلول السوسيولوجي العامّ لهذه المسألة.

على المستوى السياسي: تدشين مسلسل تجربة «**التناوب السياسي التوافقي**» على تداول السلطة.

على المستوى الكوني العامّ: تنامي ظاهرة العولمة وثقافتها السياسية الكونية الجديدة.

وقد أفلح الأستاذ مصطفى محسن في دراسته هذه، في إبراز مجموعة من المعطيات الكمّيّة والنوعية حول أوضاع المرأة في بلدان العالم الثالث، وفي مجتمعاتنا العربية؛ معطيات تتعلّق ببعض قضايا ومشكلات التعليم والتكوين ومحو الأمّيّة. ولبلوغ هذه الأهداف، اعتمد المنظور

السوسيولوجي؛ بوصفه خلفية نظرية ومنهجية موجَّهة لمقاربة إشكالية المرأة على المستويين الاجتماعي والتربوي، مع اعتماد أسلوب الانتقال من العامّ إلى الخاصّ؛ طلباً لتراتب المعطيات وتسلسلها ووضوحها، وعرضها مؤطّرة ضمن منظور؛ شمولي ومتكامل. كما ربط قضية تعليم المرأة – بل وقضية التربية والتعليم عامّة – بالتنمية البشرية والاجتماعية؛ علماً أنّ التنمية في دلالتها السوسيولوجية عملية ذاتية وقصدية ومخطّطة، وليست اقتصادية فحسب، ويبقى تعليم المرأة، سواء أكان في العالم الحضري، أم العالم القروي دعوة إلى تكريس قيم الديمقراطية والحداثة، بدليل أنّ الطاقات النسائية تشكّل نصف الثروة البشرية في مجتمعاتنا.

وممّا لا جدال فيه أنّ المرأة العربية قد حقّقت عدداً لا يستهان به من حقوقها التربوية، والثقافية، والسياسية.. ولكنّها رغم ذلك، ما تزال تعاني من مظاهر ومستتبعات الإقصاء، والتهميش، والقهر، والفقر؛ الشيء الذي جعلها خارج دوائر المشاركة الفعّالة في الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية، كما جعلها في معزل عن دورها في المساهمة في تصريف القرار السياسي. ولعلّ الوضع يزداد قتامة إذا خصّصنا الحديث عن المرأة والفتاة القروية التي ما انفكّت تخضع لشتّى أنواع التسلّط والاستعباد والاستغلال والحرمان المضاعف؛ وذلك بسبب هيمنة مستتبعات التبعية والتخلّف في مجتمعاتنا، إلى جانب سيطرة العادات والتقاليد غير الملائمة لروح العصر، وسوء فهم التعاليم الدينية، وانتشار الأمّيّة بين جيل الكبار من النساء والرجال على حدّ سواء، وضعف الخدمات التعليمية والصحّيّة والاجتماعية المُتاحة لعامّة الناس، إلى غير ذلك من العوامل ذات التأثير السلبي: التي يظهر وجودها وتأثيرها بصورة أوضح في المجتمعات العربية الريفيّة، وبالنسبة للمرأة العربيّة الريفيّة.

وتأتي أهمّيّة هذه الدراسة من الموقع الهامّ الذي يحتلّه تعليم المرأة في مجال استثمار الرأسمال البشري؛ من أجل كلّ تنمية شاملة، حيت

لا بدّ من المراهنة على الارتقاء؛ بتعليم وتكوين الطاقات النسائية في مجتمعاتنا، ونبذ جميع أشكال القهر والتمييز ضدّ المرأة سواء أكان على المستوى الماديّ أم الرمزي، حتى لا نساهم؛ عن وعي منّا أو عن غير وعي؛ في توليد تنمية معطوبة لا تؤدّي سوى إلى نمو التخلّف ذاته.

خاتمة:

إنّ كتاب «**رهانات تنموية: رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية**» للباحث السوسيولوجي: مصطفى محسن يُعدّ، بحقّ، مساهمة علميّة رائدة ومتميّزة، جديرة بالقراءة والمساءلة والتحاور على أكثر من مستوى. كما أنّه يعتبر، بفضل هذا، إضافة سوسيولوجية وتربوية غير مسبوقة إلى المكتبة المغربية والعربية على السواء؛ ما يجعل من قراءته لا تحقّق للقارئ فقط متعة النظر والتساؤل والنقد والحوار... وإنّما تحقّق له أيضاً متعة الاستفادة من الكثير من المعلومات والمعطيات الدقيقة، ومن الأفكار والملاحظات والطروحات النقدية العميقة.

ومن ثمّ، فإنّ الدراسات التي تضمّنها المؤلَّف القيِّم تفتح أمام القرّاء والمهتمين العديد من آفاق النقد المنفتح، والحوار التكاملي الفكري، والحضاري المسؤول. ومن هنا، راهن الكتاب على تحقيق مسعيين اثنين:

- مسعى تكويني، من خلال تقديم مجموعة متكاملة من المفاهيم، والتصوّرات النظرية والمنهجية النقدية، واتّجاهات التنظير والتحليل في مجال سوسيولوجيا التربية والثقافة (السؤال السوسيولوجي - التنمية البشرية - النسق التربوي - البحث التربوي - الثقافة الوطنية - الثقافة الفرعية - إعادة الإنتاج - التنشئة الاجتماعية والهوية، المسألة الاجتماعية - الاندماج الذاتي - الانفجار المدرسي... إلخ).
- مسعى منهجي نقدي بالأساس يرمي إلى تأسيس لمنظور نقدي

ضمن هذه المداخل السوسيولوجية لمقاربة الظواهر التربوية. ومن هنا، نتبين أهمّيّة المنظور المنهجي الذي اعتمده الكاتب: «**النقد المتعدّد الأبعاد**: critique multidimensionnelle»؛ بوصفه أنموذجاً إرشادياً وإطاراً مرجعياً موجّهاً لعمله، ولكلّ الأعمال التي نشرها في مجالات سوسيولوجيا التربية والثقافة والتنمية البشرية.

إنّ الهدف الرئيس الذي سعى إليه الأستاذ الباحث من خلال تحليلاته ومقارباته – ليس في هذا الكتاب فحسب، وإنّما في كلّ مؤلّفاته وأبحاثه الفكرية والتربوية والسوسيولوجية ذات الحضور النظري والمنهجي المتميّز والبارز على الساحة الثقافية، الوطنية والعربية بشكل عامّ – يتمثّل في بناء الإنسان بكلّ أبعاده الماديّة والمعنوية، وتأسيس فكر تربوي عربي مؤصّل يعتمد المعرفة السوسيولوجية، ويسعى إلى بلورة مشروع مجتمعي حضاري متكامل واضح المقاصد والرهانات.